

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأربعاء 30 ديسمبر 2015 (السنة الثانية والعشرون - العدد 5911)





في هذا العدد

الافتتاحية

02 المجلس الوطني الاتحادي ودعم التنمية

الإمارات اليوم

03 الرسالة الإنسانية للإمارات

تقارير وتحليلات

04 هل تصمد القوات العراقية بعد إلحاقها الهزيمة بـ «داعش» في الرمادي؟

05 الولايات المتحدة تعيد النظر بخطتها في مواجهة التهديدات العالمية

06 ناشيونال إنترست: ليس بوسع واشنطن التأثير في سياسات طهران

شؤون اقتصادية

07 برودة الطقس ترفع أسعار النفط لكن السوق ما زالت ضعيفة

من إصدارات المركز

رسم خريطة المجتمع المدني في الشرق الأوسط.. حالات مصر ولبنان

08 وتركيا



المجلس الوطني الاتحادي ودعم التنمية

يضطلع «المجلس الوطني الاتحادي» بدور جوهري في دعم خطط التنمية والتطور التي تسيّر فيها دولة الإمارات العربية المتحدة بخطة ثابتة لتكون من أفضل دول العالم في مختلف المجالات بحلول عام 2021. وتولي القيادة الرشيدة أهمية خاصة للمجلس وهي تسعى لتعزيز وتوسيع صلاحياته ومساعدته على القيام بالدور الأساسي المنوط به ليس في مجال مناقشة وإقرار القوانين والتشريعات فقط، وإنما العمل مع الحكومة بشكل وثيق أيضاً من أجل رفد عملية التنمية بكل ما تحتاجه، وخاصة في مجال تعزيز ورفع مستوى الخدمات التي تقدم للمواطن الذي اختاره ليكون أوليئته، كما هو أولوية القيادة والحكومة وكل أجهزة الدولة ومؤسساتها وقطاعاتها. وفي هذا السياق يأتي استقبال صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، مؤخراً لرئيس وأعضاء المجلس الوطني الاتحادي، أحد الأعمدة التي تقوم عليها منظومة العمل الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد أعرب سموه خلال اللقاء عن ثقته بالمجلس كهيئة وطنية رئيسية في دعم خطط التنمية كافة في الدولة، وفي قدرته على إيجاد الحلول المناسبة لمختلف القضايا الوطنية، بما يحقق رؤية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، بأن تكون دولة الإمارات العربية المتحدة من أفضل دول العالم في تقديم أفضل الخدمات للمواطنين وتوفير سبل العيش الكريم كافة لهم، ليكونوا من أسعد شعوب العالم.

إن ما يلفت الانتباه، ويلاحظ بشكل لا لبس فيه، أن محور اهتمام القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة هو دائماً المواطن، وهو يحتل المرتبة الأولى ضمن أولويات الخطط والبرامج التنموية، ولا يكاد يوجد نشاط أو فعالية أو خطاب أو لقاء وطني إلا يكون فيه المواطن هو الهدف الأول، وهناك حرص شديد من الدولة، قيادة وحكومة، على الوصول إليه وتلبية حاجاته بشكل فوري أينما كان.

ولا شك في أن للمجلس الوطني الاتحادي دور أساسي في تحقيق المزيد من التطور والتقدم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتنموية والاجتماعية والثقافية بما يخدم هذا الوطن العزيز، ويرفع من شأنه ويخدم أبنائه بشكل مستدام. ولهذا كان تأكيد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان على دور المجلس في دفع عجلة التنمية إلى الأمام، ودعم كل الخطط التي تصب في هذا الاتجاه. فالتنمية بمفهومها الشامل والتي تستهدف دائماً خير الإنسان وتمكنه من كل ما يحقق له السعادة هي الهدف المنشود الذي ترى القيادة الرشيدة أن المجلس الوطني الاتحادي له دور أساسي فيها. ومن جهتها فإن القيادة لا تبخل مطلقاً في دعم المجلس وتوفير كل ما من شأنه أن يساعده على تأدية واجباته الوطنية وخاصة في هذه المرحلة التاريخية التي تشهد فيها الدولة ووفقاً لكل المؤشرات الدولية، تطوراً غير مسبوق في مختلف المجالات.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، قيادة وحكومة وشعباً، تطمح إلى أن تحقق المزيد من الإنجازات في مجال التمكين السياسي من خلال المجلس الوطني الاتحادي، تحقيقاً لطموح صاحب السمو رئيس الدولة، حفظه الله، منذ توليه مقاليد الحكم، إلى أن يكون المجلس «سلطة مساندة، ومرشدة، وداعمة للمؤسسة التنفيذية»، وأن يكون مجلساً قادراً وفعالاً، وأكثر التصاقاً بقضايا الوطن، وهموم المواطنين، تترسخ من خلاله قيم المشاركة الحقة، ونهج الشورى من خلال مسار متدرج منظم.

الرسالة الإنسانية للإمارات

منذ تأسيس هيئة الهلال الأحمر الإماراتي في الثالث عشر من يناير عام 1983، وهي تقوم بدور رائد في مجالات عدة، منها إغاثة المنكوبين من جراء الكوارث المختلفة وإقامة المشاريع لصالح الشرائح الأكثر حاجة إلى العون مثل الأرامل والأيتام والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة. وتقوم الهيئة بدور فاعل في عملية التوعية والتثقيف الصحي واستقطاب الكفاءات للعمل التطوعي، وقد كان نيلها الاعتراف الدولي بانضمامها إلى «الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر» عام 1986، شهادة اعتراف مبكرة بحيوية الدور الذي تقوم به.

وقد تعزز دور «هيئة الهلال الأحمر الإماراتي» بقبول سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة «أم الإمارات» منصب الرئيسة الفخرية لهيئة الهلال الأحمر الإماراتي، فحدثت نقلة نوعية في مسيرة عمل الهيئة، وكان لسموها فضل كبير في ترسيخ العديد من المبادئ الإنسانية في منظومة عمل الهيئة وبرامجها وخططها. وبشكل عام فقد نجحت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي بشكل منقطع النظير في إرساء ثقافة التطوع وترسيخها في المجتمع الإماراتي، الأمر الذي كان له مردوده المؤثر لجهة دعم دور مكونات هذه المجتمع كافة أفراداً ومؤسسات حكومية وخاصة في مجال العمل التطوعي، وكان لذلك أثر كبير في فعالية الدور الذي تقوم به الهيئة ودولة الإمارات العربية المتحدة في مجال العمل الإنساني على الصعد الداخلية والإقليمية والعالمية كافة.

وقد كان للجهود المتواصلة والفاعلة التي بذلتها الهيئة على المستوى الخارجي مردودها لجهة المزيد من الاعتراف والتقدير بحيوية الدور الإنساني الذي تقوم به دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي الواقع، فإن دور هيئة الهلال الأحمر الإماراتي إنما ينبثق في أحد أبعاده الأساسية من طبيعة دولة الإمارات العربية المتحدة الخيرة ورسالتها الإنسانية تجاه العالم الخارجي، فمنذ تأسيس دولة الاتحاد، أخذت الدولة على عاتقها مهمة إغاثة المحتاج وتقديم العون الإنساني لمن هم في حاجة إليه في بقاع العالم كافة بصرف النظر عن الدين أو الجنس أو العرق، وهذا ما يحسب لدولة الإمارات العربية المتحدة، فمساعداتها الإنسانية ليست مرتبطة بدواعٍ وظروف سياسية، ولا ترهن مساعداتها للدول والشعوب الأخرى بأي توجه أو معيار أو شرط مسبق.

وقد كان للدور الحيوي الذي تقوم به هيئة الهلال الأحمر الإماراتي في مجال نجدة الملهوفين وتقديم العون للمحتاجين حول العالم آثاره الإيجابية الكبيرة لجهة تعزيز صورة دولة الإمارات العربية المتحدة على الساحة الدولية، فالجميع يشيد بالإمارات ويشيد على الدوام بأياديها البيضاء في مجال المساعدات الإنسانية، كما تحظى الشخصية الإماراتية بفضل ذلك بقبول غير عادي وهي محط تقدير وإعجاب لدى شعوب العالم أجمع.

ومما لاشك فيه أن ذلك يعد رصيلاً يضاف إلى النجاحات الكبيرة والمتعددة التي حققتها دولة الإمارات العربية المتحدة، وجعلت منها نموذجاً يشار إليه بالبنان في جميع المجالات التنموية، وهو ما تؤكده التقارير الدولية المتواترة التي تضعها في مراتب الصدارة في مجالات مختلفة. وفي سياق التقارير التي ترتبط بمجال المساعدات الإنسانية، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تحتل منذ سنوات عدة المرتبة الأولى عالمياً في هذا المجال، وفق تصنيف لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

هل تصمد القوات العراقية بعد إلحاق الهزيمة بـ «داعش» في الرمادي؟

شكل إعلان الجيش العراقي مؤخراً إلحاق الهزيمة بتنظيم «داعش» في مدينة الرمادي عاصمة محافظة الأنبار، أول نصر كبير للجيش منذ انهياره أمام التنظيم قبل 18 شهراً، وقد اكتسب هذا الانتصار أهمية كبيرة بالنظر إلى أنه اعتُبر بمنزلة دفعة معنوية هائلة للجيش، وخطوة كبيرة نحو تحرير مدينة الموصل المعقل الرئيسي للتنظيم في العراق، غير أن السؤال الذي يستحق أن يُثار هنا هو: هل يستطيع الجيش العراقي الصمود ومنع «داعش» من السيطرة مرة أخرى على هذه المدينة المهمة؟



الأرض. وترى الحكومة أن رؤية العشائر تتولى مسؤولية الأمن ستكون مصدر ارتياح للسكان وستساعد على إقناع النازحين بالعودة إلى المدينة.

وفي المقابل، برغم أن فرصة قوات الجيش العراقي في الصمود أمام محاولات تنظيم «داعش» لاستعادة الرمادي تعتبر كبيرة، فإن هناك بعض التحديات التي قد تواجهها؛ منها أن التنظيم مازال موجوداً في بعض المناطق بالمدينة، مثل جزيرة الخالدية، التي انسحب مقاتلوه إليها باعتبارها ملاذاً آمناً، هذا إلى جانب مناطق أخرى تابعة إدارياً للمدينة.

يضاف إلى ذلك أن التنظيم يلجأ إلى استهداف مناطق أخرى لتشتيت جهود قوات الجيش العراقي، وعلى سبيل المثال شنّ التنظيم مؤخراً هجوماً مباغتاً على بلدة الصينية، في محافظة صلاح الدين، في محاولة لاختراقها، وفي هذا الصدد حذر المحللون من أساليب الكرّ والفرّ التي يعتمد عليها التنظيم خلال المعارك، مشيرين إلى أن الإصرار على حسم معركة الرمادي بأسرع وقت وبأقل خسائر ممكنة، لا يعني السماح له بفتح جبهات جديدة في مناطق أخرى من البلاد، وشدد المراقبون على أن التنظيم حينما تأكد من خسارته للرمادي، حاول إشغال القوات الأمنية بشنّ هجوم على مناطق أخرى، الأمر الذي يتطلب مواجهة التنظيم بشدة وتفويت الفرصة عليه لاقتحام أي مناطق جديدة.

بداية ينبغي الإشارة إلى أن مدينة الرمادي تحظى بأهمية كبيرة، إذ إنها عاصمة محافظة الأنبار أكبر المحافظات العراقية، التي كانت تعد مركز القيادة الإدارية والأمنية والاقتصادية للمحافظة ذات الأغلبية السنيّة، إذ تشكل ثلث مساحة العراق. وتحتوي مدينة الرمادي على مواقع ذات أهمية خاصة، من بينها المجمع الحكومي الذي يضم مباني المحافظة، وقد شكلت سيطرة تنظيم «داعش» عليها في مايو الماضي نصراً كبيراً للتنظيم بالنظر إلى أهميتها، وإلى موقعها بالقرب من العاصمة العراقية بغداد، وموقعها على خطوط إمداد التنظيم بالعدة والعتاد. ومن شأن نجاح الجيش العراقي في تحرير الرمادي حرمان «داعش» من هذه المميزات، إذ سيُحرم التنظيم من ورقة ضغط كبيرة كان يستخدمها في مواجهة الجيش العراقي، كما أن القدرات القتالية للتنظيم ستتأثر، إذ إن سيطرة القوات العراقية على المدينة سيجعلها قادرة على قطع خطوط إمداد التنظيم الآتية من الموصل.

ولا شك في أن هناك فرصة أمام الجيش العراقي للصمود أمام أي محاولة يقوم بها التنظيم لاستعادة الرمادي، إذ استطاعت الحكومة العراقية أن تحشد تأييد السُنّة في عملية تحرير الرمادي بعد أن اعتمدت على قوات الجيش من دون قوات الحشد الشعبي الشيعية، التي أبقيت بعيداً لتجنب حدوث توتر طائفي مع السكان من ذوي الأغلبية السنيّة، وفي هذا الصدد اعتبر رئيس البرلمان العراقي سليم الجبوري -وهو سني- أن تحرير الرمادي «انكسار لشوكة تنظيم داعش ونقطة انطلاق لتحرير الموصل»، معلناً مباركته «الانتصارات الكبيرة التي حققتها القوات الأمنيّة بالتعاون مع العشائر والتي تكللت بتحرير مدينة الرمادي من الإرهاب».

إلى جانب ذلك عملت الحكومة على طمأنة سكان مدينة بإعلانها أن مسؤولية إدارة شؤون المدينة ستُسَلَّم للشرطة المحلية والعشائر السنية بمجرد تأمينها، وقامت بتدريب المئات من مقاتلي العشائر لتمكينهم من السيطرة على

الولايات المتحدة تعيد النظر بخطتها في مواجهة التهديدات العالمية

فرضت التحديات والتطورات المتسارعة في ملفات محاربة الإرهاب حول العالم، والانتشار السريع لتنظيم داعش والجماعات الموالية والمماثلة له، الكثير من القيود على حركة الإدارة الأمريكية، التي لم تجد بداً من تغيير نهجها الرامي إلى سحب قواتها من المناطق النائية من العالم، وإنهاء وجودها الصريح من العديد من المناطق، إذ إنها اتجهت في ظل هذه التطورات إلى العودة من جديد إلى إرسال قواتها إلى الخارج.



في هذا السياق، أعد مارك مازيتي وإريك شميت تقريراً مشتركاً نشرته صحيفة «نيويورك تايمز»، جاء فيه أنه في ظل اضطرابات منطقة الشرق الأوسط وتزايد نفوذ الجماعات المتطرفة في شمال إفريقيا وحملة انتخابات الرئاسة الأمريكية التي توجب المخاوف بشأن التهديد الإرهابي المتنامي، يمضي البيت الأبيض إلى زيادة إرساله لقوات العمليات الخاصة الأمريكية بشكل مطرد إلى الخارج.

يقول التقرير إن قوات العمليات الخاصة الأمريكية تتولى دوراً قتالياً أوسع نطاقاً في أفغانستان، حيث كان من المفترض أن تنتهي الحرب؛ وتساعد في محاربة تنظيم «داعش» في معقله بسوريا، وكذلك في العراق البلد المجاورة؛ وأمر الرئيس الأمريكي باراك أوباما مؤخراً بإرسال 300 جندي من القوات الخاصة إلى الكاميرون لمساعدة القوات الإفريقية في معركتها ضد جماعة «بوكو حرام» التي تعهدت بالولاء لداعش. وبرغم تأكيد أوباما على معارضة إرسال «قوات برية» أمريكية إلى مناطق نائية من العالم، تتعامل إدارته مع قوات العمليات الخاصة وكأنها استثناء لهذه القاعدة بينما يلجأ المسؤولون الأمريكيون في كثير من الأحيان إلى التشويبهات اللغوية لإخفاء الدور القتالي الذي تقوم به القوات.

فيها الجيش الأمريكي خلال السنوات العشر الماضية. ويبحث البيت الأبيض في الوقت الراهن اقتراحاً قدمته وزارة الدفاع الأمريكية «البنجابون» لإبقاء قاعدة أمريكية واحدة على الأقل في أفغانستان لسنوات عدة قادمة، وذلك وفقاً لمسؤولين في الجيش الأمريكي ذاته. وتتعارض هذه الخطة مع تعهد الرئيس أوباما بسحب جميع القوات الأمريكية من أفغانستان باستثناء قوة صغيرة تبقى هناك لمكافحة الإرهاب والقوات التي تحرس السفارة الأمريكية في العاصمة كابول. وينص الاقتراح على استخدام تلك القاعدة في أفغانستان كمقر لقوات العمليات الخاصة وعملاء الاستخبارات في وسط وجنوب آسيا، وكجزء من شبكة أكبر من القواعد التي تخطط وزارة الدفاع لإنشائها بغرض التصدي لتنظيم «داعش» والجماعات الموالية له في بلدان مثل ليبيا ومصر واليمن، بالإضافة إلى معاقلة الرئيسية في سوريا والعراق. وتكتسب قوات العمليات الخاصة نفوذاً في المعركة ضد تنظيم داعش، برغم أن احتمالات توسيع نطاق دورها تهدد بإثارة الخصومات القديمة مع القوات التقليدية للجيش الأمريكي ومع مؤسسات أخرى من الحكومة. وعموماً فإن هذه المعطيات تؤشر إلى أن الإدارة الأمريكية غيرت نهجها، واتجهت إلى نقض العديد من تعهداتها السابقة، وربما يحمل المستقبل في طياته الكثير من هذا الإطار.

ويشير التقرير إلى أن إدارة باراك أوباما أظهرت منذ فترة طويلة ميلها للاعتماد على قوات العمليات الخاصة الأمريكية والبعثات السرية كبديل للحروب الموسعة والمعلنة وعمليات الاحتلال الصريحة. ولكن انتشار تنظيم «داعش» خلال العام الماضي من معاقلة في سوريا والعراق وانضمام جماعات تدين له بالولاء في إفريقيا وجنوب آسيا دفع البيت الأبيض للجوء إلى القوات الخاصة في محاولة لإخماد الأزمات في أماكن عديدة. وأحببت هذه البعثات هدف إدارة أوباما المتمثل في الانسحاب من البلدان التي قاتل

ناشيونال إنترست: ليس بوسع واشنطن التأثير في سياسات طهران

كتب ماثيو ماكينيس، وهو زميل مقيم في معهد أمريكي إنتربرايز، مقالاً نشرته مجلة ناشيونال إنترست، استهله قائلاً إن زعماء الكونغرس الأمريكي مستأوون بشأن عدم استجابة البيت الأبيض للتجربة الاستفزازية التي أجرتها إيران في أكتوبر على صاروخ باليستي متوسط المدى. وتتهم إدارة أوباما بأنها ترفض معاينة طهران خوفاً من تقويض الاتفاق النووي أو «تمكين المتشددين» قبل الانتخابات المحلية الحاسمة التي ستعقد فبراير المقبل. ولكن الحقيقة هي أن الولايات المتحدة لا تستطيع التأثير على هذا النحو في السياسات الإيرانية.

المفاوضات. وشعر الدبلوماسيون الغربيون أنهم بحاجة إلى الحفاظ على توازن دقيق للغاية مع نظرائهم الإيرانيين. ويلفت الكاتب النظر إلى أن التزام طهران بالتوصل إلى اتفاق نووي لم يكن هشاً على الإطلاق، وإنما هذا هو تكتيك تفاوضي تبنته إيران على الأرجح للحد من الضغوط الغربية عليها. فبرغم الشكوك التي أعرب عنها خامنئي باستمرار حول مصداقية الجانب الأمريكي، أبدى خامنئي دعماً متواصلاً لجهود وزير الخارجية محمد جواد ظريف طوال المفاوضات. وقد كان السياسيون الإيرانيون بحاجة إلى اتفاق نووي مثل الذي أبرم في يوليو الماضي، وكانوا سعداء



بالنتيجة ويتطلعون إلى تخفيف العقوبات. ومن غير المرجح أن تتراجع طهران عن الاتفاق النووي، وإن وصلت التحايل على بنوده وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويشير الكاتب إلى أن المناقشات والمناورات الداخلية في طهران تمس المصالح الأمريكية بشكل كبير. إذ ستحدد انتخابات فبراير المقبل المسار المستقبلي لإيران، نظراً إلى أنها ستؤدي إلى تشكيل برلمان جديد واختيار مجلس الخبراء الذي سيقوم بتعيين خليفة خامنئي. غير أن أي تأثير للتحركات الأمريكية في الانتخابات - سواء تصالحية أو عقابية - سوف يتضاءل أمام العوامل المحركة للسياسة الإيرانية في الوقت الراهن: توقعات التحسن والإصلاح الاقتصادي، والرغبة في مكافحة الفساد، والخوف من التسلل الثقافي والتخريب الاجتماعي من قبل الغرب، والاستعداد لمرحلة ما بعد خامنئي، فضلاً عن الطموحات والتطلعات القومية والإقليمية. وخلاصة القول هي أنه لا يتعين أن تولي واشنطن اهتماماً بإمكانية التأثير في السياسات الإيرانية، وأنها بحاجة إلى الاعتراف بأن السياسة الخارجية الإيرانية متماسكة ومتسقة إلى حد ما.

يقول الكاتب منذ الثورة الإيرانية عام 1979، بحث القادة الأمريكيين عن وسائل لممارسة النفوذ على فصائل الحكومة الإيرانية ولكن من دون نجاح يذكر. وجاءت قضية «إيران-كونترا» في ثمانينيات القرن الماضي لتحرير الرهائن الأمريكيين في لبنان نتيجة اعتقاد إدارة رونالد ريغان أن هناك سياسيين معتدلين في طهران يؤيدون تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة. وتداعت جهود الرئيس بيل كلينتون للتواصل مع الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي في أواخر تسعينيات القرن الماضي. من جانبه، ركز باراك أوباما على التواصل مع خامنئي مباشرة بدلاً من الرئيس المتشدد

محمود أحمددي نجاد أو الفصائل المتناحرة داخل النظام. وكان هذا النهج هو سبب استجابة البيت الأبيض الفاترة للحركة الخضراء بعد فوز أحمددي نجاد للمرة الثانية في انتخابات الرئاسة المتنازع عليها عام 2009، وخشية أن يثير الدعم الأمريكي العلني للمتظاهرين استياء خامنئي ويقدم ذخيرة للمتشددين، لم يصدر أوباما سوى عدد قليل من التصريحات شديدة اللهجة. ومع ذلك، لم يثمر هذا النهج عن أي نتائج إلا بعد أن أبدى خامنئي اهتماماً بالتخلص من العقوبات النووية التي فُرضت على إيران عام 2012. وبصرف النظر عن حذر أوباما، لم يأت التغيير في نهاية المطاف إلا من إيران.

ويشير الكاتب إلى أن انتخاب الرئيس حسن روحاني عام 2013 وبداية المحادثات النووية جددت دافع واشنطن للإبحار في السياسة الداخلية المعقدة في طهران. وأصبح أحد الاعتقادات الراسخة أن المرشد الأعلى يقيد الخناق للغاية على روحاني في ما يتعلق بالاتفاق النووي، وأن الحرس الثوري الإيراني والمتشددون الآخرين على استعداد لإطاحته إذا قَدِّم الكثير من التنازلات على طاولة

برودة الطقس ترفع أسعار النفط لكن السوق مازالت ضعيفة

36.82 دولار للبرميل بزيادة 20 سنتاً لكنه ما زال قريباً بفارق يقل عن الدولار من أدنى مستوى في 11 عاماً والذي سجله في وقت سابق هذا الشهر. وقال خبراء إن الارتفاع كان نتيجة أسباب عدة أهمها زيادة برودة الطقس في أوروبا وأمريكا الشمالية بعد بداية دافئة لفصل الشتاء على غير المعتاد. وبرغم أن الشتاء قد يعطي دعماً للأسعار في المدى القريب مازالت هناك مخاوف من أن نمو إجمالي حجم الاستهلاك من المنتظر أن يتلقى ضربة وسط إنتاج عالمي مازال عند مستويات مرتفعة بشكل غير مسبق.



استقرت أسعار النفط أمس الثلاثاء حيث عززت شدة برودة الطقس في الولايات المتحدة وأوروبا احتمالات زيادة الطلب على الخام غير أن المكاسب قد تكون ما زالت محدودة بسبب المخاوف بشأن حجم الإنتاج الذي يقترب من مستويات قياسية والذي أدى إلى هبوط الأسعار بمقدار الثلثين منذ منتصف 2014. وبلغ سعر تداول خام غرب تكساس الوسيط في العقود الآجلة 37.02 دولار للبرميل بحلول الساعة 08:14 بتوقيت جرينتش بزيادة 21 سنتاً بعد هبوطه أكثر من ثلاثة في المئة يوم الاثنين. وبلغ سعر تداول خام برنت القياسي

الروبل الروسي يهبط إلى أدنى مستوى في 4 أشهر

وهذا الأمر يوضح إلى أي مدى يعاني الاقتصاد الروسي في الوقت الراهن، من جراء تراجع أسعار النفط، وتزامن ذلك مع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بسبب موقف الحكومة الروسية من الأزمة الأوكرانية، كما قد يرتبط ذلك بما قد تكون فرضته العمليات العسكرية الروسية في سوريا على الاقتصاد من أعباء.



هبط الروبل الروسي بنسبة واحد بالمئة أمس الثلاثاء، ليصل إلى أدنى مستوى له في أربعة أشهر، عند 80 روبلاً لليورو بسبب هبوط أسعار النفط ونهاية فترة دفع الضرائب الشهرية في روسيا. وبحلول الساعة 09:04 بتوقيت جرينتش هبط الروبل 0.98 في المئة أمام العملة الأوروبية الموحدة إلى 80.0 روبلاً لليورو كما نزل 0.75 في المئة أمام العملة الأمريكية إلى 72.77 روبل للدولار،

ترتيب الدول وفق مؤشر سهولة ممارسة الأعمال 2016

الإمارات العربية المتحدة
31

1	سنغافورة
2	نيوزيلندا
3	الدنمارك
7	الولايات المتحدة الأمريكية
15	ألمانيا
34	اليابان
43	بلجيكا
61	لوكسمبورج
84	الصين

المصدر: البنك الدولي

رسم خريطة المجتمع المدني في الشرق الأوسط.. حالات مصر ولبنان وتركيا



لقد أضحت المجتمعات المدنية لاعباً أساسياً في مناقشة التحرر السياسي، في العقود القليلة الماضية، ولذلك فإن إجراء دراسة مقارنة لتقييم وضع المجتمع المدني في مصر ولبنان وتركيا، بالاعتماد على نتائج دراسة شملت المؤسسات والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، أمر مفيد في تبيين مدى إسهام المجتمع المدني بكل مكوناته في تحقيق درجة من درجات التحرر السياسي، مع الأخذ في الحسبان اختلاف نظام الحكم بين هذه الدول الثلاث. وفي الوقت ذاته، هناك فجوة متنامية بين الجهود الدولية لترويج/نشر الديمقراطية من خلال الاستثمار في منظمات المجتمع المدني، والكتابات النقدية الكثيرة عن العلاقة بين الائتلاف (الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني). وهذه الدراسة تُسهم بثلاث مقولات في هذه النقاشات، من خلال مقارنة التجارب الفعلية لمؤسسات المجتمع المدني. المقولة الأولى، هي أن الحدود بين الدولة والمجتمع المدني غير واضحة، وهذا يجعل من الصعب أن نتوقع من منظمات المجتمع المدني أن تصبح وحدها حافزاً لتغيير نظام الحكم. والمقولة الثانية، هي أن الآمال في توليد قيم مدنية من خلال منظمات المجتمع المدني لا تعكس التجارب الواقعية للأطراف المعنية في هذه المنطقة. أما المقولة الثالثة فهي أنه يجب التفكير في مصادر أخرى للحراك المدني، كأطراف مشاركة قادرة على الإسهام في إحداث تغييرات سياسية واجتماعية مفيدة.

واعتماداً على البيانات المأخوذة من تقرير مؤشر المجتمع المدني (CSI) الصادر عن منظمة CIVICUS، وهو مؤشر يُعتبر رائداً في منهجيته الفريدة وعملاً بحثياً مشتركاً يهدف إلى تقييم أوضاع ومفاهيم المجتمع المدني في 53 دولة حول العالم بين عامي 2003 و2006، تم تحليل المجتمع المدني في مصر ولبنان وتركيا. ويعتمد ذلك التقرير على رصد أربعة أبعاد متداخلة ومتربطة، هي: الهيكل، والبيئة، والقيم، والتأثير.

ففي تركيا، وعلى الرغم من التغييرات القانونية التي اتخذت في الآونة الأخيرة، والتي توحى بتوجه إيجابي نحو الأفضل، فإن المشاركين في إعداد مؤشر المجتمع المدني في تركيا اشتكوا من تدخل السلطات الحكومية في حالات متكررة، ومن وضع قيود مشددة للحصول على التمويل الحكومي، وفي أفضل الحالات كان الحوار محدوداً مع مسؤولي الدولة.

وتحاول الأنظمة الحاكمة في منطقة الشرق الأوسط التدخل في شأن عمل منظمات المجتمع المدني من خلال استخدام مزيج من المناورات القانونية، والدعايات الإعلامية، والانتقائية في التمويل، كما تسعى النخب الحاكمة إلى فرض السيطرة أو قمع أنشطة المجتمع المدني ذات الدوافع السياسية. بالإضافة إلى احتواء بعض تلك المنظمات التي أضحت جزءاً من أنماط الحكم القائمة. وتخضع سياسات منظمات المجتمع المدني إلى التوجيه؛ إذ يمكن أن تكون جزءاً من حراك اجتماعي أكبر يدفع من أجل التحولات الديمقراطية؛ ولكن هيكل هذه المنظمات وارتباطها بعلاقات مع السلطة السياسية القائمة، قد يجعل من الممكن لها أيضاً أن تقدم يد العون للأنظمة الحاكمة للمحافظة على الوضع الراهن.

على التمويل، بل أكثر من ذلك، فثمة منظمات عديدة تم تشكيلها بوصفها جزءاً من هيكل الدولة ولتلبية أغراض الدولة وسياساتها. ويؤثر هيكل الدولة ونمط نظام الحكم في شكل المنظمات ووجودها وأنشطتها، إذ يتم تشكيل بعض منظمات المجتمع المدني المتخصصة بالخدمات، والجمعيات أو المنظمات «غير السياسية» التي تعمل لمصلحة الحكومة، بدلاً من المنظمات «السياسية» التي ترفع صوتها في انتقاد الأنظمة القائمة. **المشهد الثاني**، يلاحظ أن خيارات التمويل من الدول الأجنبية المانحة تسهم في بناء هيكل منظمات المجتمع المدني، كما أن أنواع القضايا المطروحة وأنماط المشروعات المقترحة تدل على خيارات الدول المانحة. ولا تتفق هذه الخيارات دائماً مع أولويات المجتمع في الدول المعنية، ولكنها تؤدي إلى عزل منظمات المجتمع المدني عن أغلبية السكان. أما **المشهد الثالث**، فيتعلق بمستويات المشاركة المتدنية والأسس المحتملة لعلاقات الرعاية.

في تركيا، مع أن منظمات المجتمع المدني تروج بأطر القيم الجوهرية مثل: الديمقراطية، والشفافية، ورفض العنف، والمساواة بين الجنسين، فإن معظم المشاركين في الدراسة اعترفوا بضعف الممارسات الداخلية الواقعية. وتنظر منظمات المجتمع المدني إلى نفسها على أنها طرف ناجح في التأثير في السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان، وخاصة السياسات المتعلقة بحرية التعبير. ولكن مؤشرات عدم التسامح داخل المجتمع المدني كانت شائعة جداً، وخاصة فيما يتعلق بالحركة القومية المتنامية، والحراك الشعبي بشأن قضية الحجاب، والتوترات بشأن الأقليات الإثنية والدينية، في تركيا. وفي مصر، سجل البُعد المرتبط بالقيم أعلى نقاط للدولة. وزعم المشاركون في الدراسة أن لديهم «نزعة طبيعية لممارسة القيم الجوهرية مثل التسامح، والديمقراطية، والمساواة بين الجنسين»، والجمعيات الخيرية تمارس نبذ العنف، والتسامح، وتبذل جهوداً للقضاء على الفقر. ولكن منظمات المجتمع المدني عموماً في مصر تُعتبر أكثر نجاحاً في حشد الدعم للقيم «غير السياسية» أكثر من دعم «القيم السياسية الحساسة». وفي لبنان، قال المشاركون في الدراسة إنهم يبذلون جهوداً قوية لتشجيع التسامح، ونبذ العنف، والمساواة بين الجنسين، والقضاء على الفقر. ولكن في كل الحالات، كانت هناك مؤشرات قوية إلى أن القيم الجوهرية مثل الديمقراطية والتسامح لم تكن تمارَس دائماً على الصعيد الداخلي.

أما في الحالة المصرية، فقد أكد المشاركون في الدراسة أن المشهد السياسي في مصر كان مقيداً بسبب التدخل المفرط للدولة، واستمرار العمل بقانون الطوارئ، وتفشي الفساد، وافتقار المسؤولين الحكوميين إلى المهارات. أما في حالة لبنان، فقد لوحظ أن تنظيم الهيكل السياسي للدولة على أساس طائفي، وغياب الدولة عن تقديم المعونات والخدمات الاجتماعية، من العوامل الرئيسية التي تحدد هيكل منظمات المجتمع المدني. ويتم تنظيم الحراك الشعبي في لبنان بشكل رئيسي وفق محددات طائفية. بالإضافة إلى ضعف مؤسسات الدولة اللبنانية، ويتجسد ذلك في انعدام أو ضعف الموارد وخدمات المعلومات وبرامج المساعدات الفنية، وغياب التنظيم الذاتي. ولاحظ الباحثون أن المشكلة في مصر وتركيا تكمن في الانتشار المحدود لمنظمات المجتمع المدني. أما في لبنان، فهناك مشاركة أكبر، ولكن مواصفات المنظمات توحي بأنها تكرر الانقسامات السائدة في الساحة السياسية بدلاً من أن تتغلب عليها.

وفي مصر، تشمل منظمات المجتمع المدني التنظيمات الدينية إلى جانب النقابات المهنية، واتحاد العمال، والمنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع الخدمات. وعلى الرغم من هذا التنوع، فإن معدل العضوية في هذه المنظمات منخفض نسبياً. ويبدو أن العضوية الفاعلة والقيادات محصورة في شريحة محدودة من المجتمع، وهي معزولة عن المشكلات الشائعة التي تواجهها أغلبية الناس. وقد وصف بعض المشاركين في الدراسة القيادة في منظمات المجتمع المدني بأنهم «رجال مُسنون، يحتلون مكانة اقتصادية واجتماعية رفيعة». ويلاحظ أيضاً أن النساء والفقراء وسكان المناطق الريفية لا ينتسبون إلى هذه المنظمات، ولكنهم على الأرجح ضمن قائمة المتلقين لخدمات تلك المنظمات. ويعزو المشاركون في الدراسة هذا الوضع إلى غياب القيم الجوهرية؛ مثل الثقة، وروح المواطنة، والرغبة في العمل الجماعي.

من خلال هذه الملاحظات يمكن للمرء أن يرى ثلاثة مشاهد رئيسية: **المشهد الأول**، وصف المشاركون في الدراسة الدولة بأنها تمتلك قوة مفرطة وتفرض قيوداً مشددة، أو أنها دولة ضعيفة تطبق القوانين بصورة تدريجية. وعلى الرغم من الفوارق في أنظمة الحكم وممارسات الدولة بين الدول الثلاث (تركيا ومصر ولبنان)، فقد كانت هناك صفات مشتركة لمسألة التواصل مع الحكومة والحصول على تمويل حكومي، حيث لا توجد فرصة عادلة أمام المنظمات المعنية للحصول